http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1516) السنة السادسة - الاثنين (25) ايار 2009

بعد إطلاق سراحهم

المعتقلون بين دعوات للتعويض وأخرى للتأهيل

بغداد / المدى

تباينت اراءجهات سياسية مختلفة بشأن تعويض المعتقلين المطلق سراحهم بعد تفعيل العمل بقانون العفوالعام،وتاتي تلك الاراء في وقت انتقد فيه السيد رئيس الوزراء نوري المالكي قانون العفو العام مشددا خلال كلمة له في مؤتمر نظمته قبيلة الدليم على ضرورة العودة الى القانون والدستور ومبدأ التنافس والقائمة الوطنية والتلاحم بين المكونات بعيدا عن الانتماءات الطائفية.. داعيا الى الانتهاء من التوافقات والمحاصصة .واشارالى ان قانون العفو تضمن بعض التغييرات قياسا على التشريع الذي كتبته الحكومة ما اسفر عن العفو عن كثير من المفسدين.مؤكدا أن احدهم بحقه ٢٤ دعوى فساد حصل على العفو بسبب كلمة واحدة اضيفت للقانون، حيث تسببت هذه الكلمة باطلاق سراح كبار الارهابيين ممن تلطخت أيديهم بدماء العراقيين.وبين ان الخطأ سوف يصحح ويعاد النظر فيه على قاعدة ألا حماية لمفسد في قانون مشرع او في قوة سياسية مشاركة في الحكومة.في وقت يتفق فيه التيار الصدري مع الحزب الاسلامي على ضرورة تشريع قانون لتعويض المعتقلين ماديا، فيما لا يرى المجلس الاسلامي الاعلى وحزب الدعوة ضرورة للتعويض، ويطالبان الحكومة بتأهيلهم في مراكز خاصة كي ينخرطوا في المجتمع من جديد.فيما يرى التحالف الكردستاني ضرورة تشريع قانون يضمن تعويض ممن تثبت براءتهم،

الى ذلك، قال النائب عن جبهة «التوافق» عضو الحزب الاسلامي رشيد العزاوي في تصريح اعلامي إن ٩٠ في المئة من المفرج عنهم أبرياء وقانون العفو العام عالج قضيتهم وحذر من يعود منهم إلى ممارسة العنف من أن عقوبته ستكون مضاعفة إذا ثبت تورطه. القضاء هو الذي يحدد المسائل وليست الاتهامات العشوائية.وطالب الحكومة بتعويض المعتقلين الأبرياء، معنوياً وماديا، عن الضرر الذي لحق بهم بسبب الاتهامات الكاذبة. وأوضح أن هناك جهات وراء العمليات الإجرامية الاخيرة التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء وهي تتزامن مع انسحاب القوات الأميركية من العراق، لافتا النظر الى ان هذه الجهات لا يروقها استتباب الأمن وانسحاب القوات من العراق لأنها تريد أن يبقي المشهد مضطرباً وتبقى دوامة العنف. وفي السياق نفسه بينت النائبة عن كتلة التحالف الكردستاني كيان كامل ان البرلمان في صدد دراسة إمكان تشريع قانون خاص لتعويض الذين تثبت براءتهم. وقالت كيان إن لجنة حقوق الإنسان تعد مشروع قانون جديد لتعويض الذين يقبض عليهم ثم تثبت براءتهم ويطلق سراحهم.ومن جانب اخر قال مدير الهيئة الإعلامية لمكتب الصدر في كربلاء مجيد الحاتم إن معظم المعتقلين من عناصر التيار لدى القوات الاميركية وفي السجون العراقية لم تنسب إليهم تهم. والقضاء لم يأمر باعتقال بعضهم. واضاف في تصريحات اعلامية ان المعتقلين يقبعون في السجن سنوات، وعندما يفرج عنهم يجدون أنفسهم في الشارع حيث تكون عائلاتهم باعت كل شيء لتوفير قوت يومهم،مبينا ان المعتقلين من التيار الصدري من الطبقة المسحوقة. وشدد على ضرورة سنّ قانون لتعويض المعتقلين الذين افرج عنهم وثبتت براءتهم.

أما القيادي في حزب الدعوة في مكتب النجف عماد الخفاجي فقال إن معلومات استخباراتية تؤكد ان وراء التفجيرات الاخيرة عدد من المفرج عنهم من السجون الاميركية. وأضاف في تصريح اعلامي ان الكثير من المفرج عنهم ملوثة أيديهم بدماء العراقيين وكان إطلاقهم تم عبر مقايضات سياسية مع القوات الاميركية. وتابع أن معظمهم التحق فور خروجه من السجن بمعسكرات الارهابيين والاخر فرّ الى دول مجاورة ليتلقى تدريبات وهؤلاء لا يمكن تعويضهم بل من الواجب اعادة اعتقال من يشك بعودته الى ممارسة العمل المسلح ، وطالب الحكومة بفتح مراكز تأهيل للخارجين من السجون الاميركية لاعادة تأهيلهم فكريا ونفسيا واجتماعيا قبل الانخراط في الحياة العامة. من جهة أخرى وفي تصريحات اعلامية قال قيادي في المجلس الاسلامي الاعلى، رافضاً الاشارة الى اسمه إن قائمةالائتلاف ترفض فكرة تعويض المفرج عنهم ماديا بل يرى ضرورة اعادة تأهيلهم. وأضاف ان السجون الاميركية عبارة عن مدارس ومساجد يسيطر عليها المتطرفون، مشيرا الى ان المعتقل يتعرض في المعتقل الاميركي لغسل دماغ على يد السجناء الاخرين ولهذا لوحظ عودة جزء من المفرج عنهم الى ممارسة العنف.من جانب اخر رحب اعضاء الكتل السياسية ومسؤولون في محافظة ديالى بمبادرة مجلس رئاسة الجمهورية لمعالجة حملة الاعتقالات التي تنفذها الاجهزة الامنية، من دون مذكرات قضائية، والحد من ظاهرة المخبر السري والمخالفات الدستورية، بعدما استنكر مجلس المحافظة اعتقال رئيس كتلة «التوافق والاصلاح» قائد «صحوة بهرز» عبدالجبار الخزرجي وعلى اثرهاعلق مجلس المحافظة جلساته.

واكد القيادي في الحزب الاسلامي العراقي مهدي صالح في تصريح صحفي ان الاعتقالات التي تنفذها الاجهزة الامنية ضد مسؤولين واعضاء الكتل السياسية اربكت الوضع الأمني وعمقت الخلافات السياسية بعدما وجدت طريقا للتسوية.

وكان بيان لمجلس الرئاسة قد اكد مفاتحة رئيس الوزراء نوري المالكي لتوضيح اسباب اعتقال الخزرجي،

وشدد البيان بعد لقاء نائبي رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وعادل عبدالمهدي وفدا من محافظة ديالى على ضرورة احترام الدستور وما ورد في الباب الثاني منه في المتعلق بالحريات العامة . وناشد اهالي ديالى ممارسة اقصى درجات ضبط النفس والهدوء من اجل المشاورات، وتعهد مواصلة جهوده لتوفير ظروف مواتية ليستطيع المحافظ ومجلس المحافظة تقديم الخدمات على الوجه الاكمل والتعاون لمحاربة الارهاب والتخريب والفوضى،واوضح البيان ان نائبي رئيس الجمهورية اعربا عن قلقهما للطريقة التي تم فيها القاء القبض على الخزرجي والنتائج المؤسفة التي آلت اليها الاوضاع في مجلس المحافظة خصوصا بعد قرار تعليق اجتماعاته حتى اشعار آخر، وهذا ما يعيق تقديم الخدمات للمواطنين.

استقرار العراق وانعكاسات الأزمة المالية

بغداد / وكالات

يتخوف مراقبون من انعكاسات الأزمة المالية العالمية على استقرار العراق بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط وإحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار إزاء تفجر موجة العنف الجديدة والمخاوف المرتبطة ببدء انسحاب القوات الأمريكية.ويهدد تحرك الحكومة لتقليص الموازنة العامة جراء تراجع عائدات النفط، برنامج استيعاب الآلاف من عناصر "الصحوة" ضمن برنامج حكومي.

وبدا بلوغ الأزمة المالية العراق واضحاً مع تهدئة وزارة الداخلية العراقية، برنامج دمج أفراد الصحوة.

وتأثر الاقتصاد العراقي بقوة جراء التراجع الحاد في أسعار النفط، والذي يمثل ٩٠ في المائة من عائدات البلاد، حيث انكمش سعر برميل النفط من قرابة ١٥٠ دولاراً، الصيف الفائت، إلى الثلث.

ويتوقع أن يعاني العراق من عجز قد يصل إلى نحو ٢٠ مليار دولار هذا العام، يمكن تغطيتها من الفائض المتراكم من ارتفاع أسعار النفط ويبلغ ٣٠ مليار دولار.

يُذكر أن من أكثر التشريعات التي شكلت تحدياً للبرلمان العراقي وأثارت جدلاً واسعاً، هو تشريع "قانون النفط والغاز"، الذي يطالب بتوزيع عادل للعائدات النفطية على الشعب العراقي.

يُشار إلى أن اقليم كردستان يمد الأسواق المحلية بما يصل إلى ١٠ آلاف برميل من النفط في اليوم، خاصة أنهم لا يملكون وجهة بحرية في الشحن للخارج.

وعلى الرغم من غياب قانون وطني ينظم عمليات استثمار الحقول النفطية، فإن الحكومة العراقية فتحت أبوابها أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في هذه الصناعة، وعبر مناقشة عقود تتعلق بالخدمات في هذا القطاع من أجل تعزيز قدراتها الإنتاجية الحالية التي هي عند ٢,٥ مليون برميل في اليوم بقرابة ٦٠٠ ألف برميل.

ويعتقد عدد من الخبراء أن بوسع بغداد ضخ أكثر من ستة ملايين برميل من النفط إلى أسواق العالم يومياً، مما يجعلها أيضاً ثالث أكبر منتج على المستوى الدولي بعد المملكة العربية السعودية وروسيا.

غير أن قدرات العراق التصديرية لا تتجاوز مليوني برميل، وذلك بعد عقود من الحروب وانعدام الصيانة، علماً أن البلاد كانت تنتج أواخر العقد السابع من القرن الماضي ٣,٥ مليون برميل يومياً.وهذا مادعا الى توجيه انتقادات كثيرة لاداء وزارة النفط واخرها قدم مئة واربعون نائبا طلبا الى هيئة الرئاسة لاستجواب وزير النفط حسين الشهرستاني وذلك على خلفية النقص الهائل في عائدات النفط وانخفاض معدلات التصدير وتدهور الصناعة النفطية في البلاد أكد ذلك مقرر لجنة النفط والغاز في مجلس النواب جابر خليفة جابر واصفا سياسة وزارة النفط بالفاشلة.

ويمتلك العراق بالفعل احتياطياً نفطياً لا يقل عن ١١٥ مليار برميل من النفط، بما يجعله الثاني أو الثالث من حيث الحجم على المستوى العالمي بعد السعودية وإيران.

ومن العوامل الأخرى التي تهدد عائدات العراق من النفط، تباطؤ المستثمر الأجنبي في الاستثمار في العراق لأسباب أبرزها عودة أعمال العنف، وغموض ما سيكون عليه الوضع الأمني بعد انسحاب القوات الأمريكية هذا الصيف.

ومع بدء انسحاب القوات الأمريكية، سيتراجع حجم مساعدات إعادة الإعمار الأمريكية، علماً أن الحكومة العراقية ليست في وضع يتيح لها بيع سندات حكومية في الأسواق الدولية تحسباً من عدد لا يحصى من دعاوى قانونية متصلة بغزو العراق للكويت عام ١٩٩١، وفق "التايم".

ويبلغ حجم البطالة في العراق ما بين ٢٨ في المائة إلى ٣٨ في المائة، ويتوقع ارتفاعها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

بعد مرض الكوليرا

الليشمانيا والتدرن يغزوان الجنوب

بغداد / المدى

أشارت مصادر عراقية مسؤولة إلى تسجيل نحو ٢٠٠ حالة إصابة بداء «الليشمانيا» في محافظة ميسان الجنوبية التي تقع على بعد ٣٥٠ كلم جنوب بغداد.

وقال مدير صحة ميسان زامل شياع ، أنه قد تم تسجيل ١٩٠ إصابة بداء الليشمانيا حتى الآن في مناطق مختلفة من المحافظة، سواء الحضرية أو الريفية، وبين مجموعات عمرية مختلفة.موضحا أن الوباء قابل للسيطرة في الوقت الحاضر وأن الفرق المختصة تراقب المناطق المتأثرة عن كثب، وفَق شبكة الأنباء الإنسانية «إيرين».ويعرف داء الليشمانيا أيضاً باسم حبة بغداد، أو حبة الشرقن أو حبة أريحا، أو حبة دلهي. وتؤدي الحالات المستعصية منه والمعروفة باسم الليشمانيا الحشوية إلى فشل الأعضاء ومن ثم الوفاة. وينتقل المرض عن طريق لدغة أنثى حشرة من جنس الفاصدة. ويمكن أن تكون الكلاب وغيرها من الحيوانات مصدراً لانتقال العدوى إلى الإنسان ولكن القوارض وخاصة أنواع معينة منها تعتبر الناقل الرئيسي للمرض.

وقال شياع أن اغلب المواطنين في المناطق المصابة ينامون في العراء وفي أماكن تفتقر إلى الخدمات الصحية.وبحسب تقرير منظمة الصحة العالمية، تسبب الأنواع المختلفة من طفيليات الليشمانيا المعدية، البالغ عددها حوالي ٢٠ نوعاً، مجموعة من الأعراض مثل الحمى والتوعك وفقدان الوزن وفقر الدم أما حالات الإصابة بالليشمانيا الحشوية فتسبب انتفاخ الطحال والكبد والعقد الليمفاوية.

ويبقى النوع الأكثر شيوعاً هو الليشمانيا الجلدية التي تسبب جروحاً في الجلد تصل إلى ٢٠٠ جرح تشفى من تلقاء نفسها خلال بضعة أشهر ولكنها تترك ندباً قبيحة. أما الليشمانيا المخاطية الجلدية فتبدأ بقروح في الجلد وتسبب تدميراً كبيراً للأنسجة وخاصة أنسجة الفم والأنف.وتصل فترة حضانة هذا المرض حتى ستة أشهر ولذلك يقول الأطباء إنه ربما يكون الآلاف مصابين دون أن يعلموا ذلك.وفي سياق متصل كشف مدير العيادة الاستشارية للتدرن في ميسان الدكتور كريم فزاع ، عن تسجيل تسعين إصابة بمرض التدرن خلال الاشهر الاخيرة، بينها ٢٥ إصابة بالتدرن المقاوم.

وذكر فزاع في تصريحات اعلامية أن عدد الإصابات بمرض التدرن التي اكتشفت خلال الاربعة اشهر الاخيرة بلغت تسعين اصابة في جميع مناطق المحافظة بينها ٢٥ مصابا بالتدرن المقاوم الذي وصلت فيه الإصابة إلى مراحل متقدمة ويحتاج خلالها المريض إلى عناية خاصة.

وبين فزاع ان مرض التدرن المقاوم قابل للشفاء بشرط ان يتناول المصاب العلاج بالجرعة والمدة اللتين يحددهما الطبيب، مشيراً الى ان "البرنامج الوطني لمكافحة التدرن يوفر العلاج والفحوصات المختبرية مجانا.

واشار الى ان المشكلة الرئيسية التي تواجه المرضى هي عدم الانتظام في اخذ العلاج لأسباب عديدة منها شعور المريض بالتحسن أو بسبب الأعراض الجانبية لبعض أدوية التدرن.

ولفت إلى أن انعدام الانتظام في تناول العلاج يؤدي إلى تكون سلالات من جرثومة السل مقاومة لأدوية التدرن وهذا مايسمى بالتدرن المقاوم. هذا وقد سبق لدائرة صحة المحافظة ان نظمت مسيرة في جامعة ميسان لأكثر من الف طالب للتعريف بمخاطر مرض التدرن وكيفية الوقاية منه.

وتقدر منظمة الصحة العالمية انه في عام ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠ ستتم إصابة مليار شخص، وان مئتي مليون إنسان سيصبحون مرضى و٣٥ مليوناً سيموتون من السل إذا لم يتم دعم جهود السيطرة عليه، وسبق للمنظمة ان أعلنت مؤخرا حالة الطوارئ وعدت السل هو الوباء العالمي الحديث.

بسبب البطالة والانتحاريات

الحارسة الأمنية ظاهرة جديدة في المجتمع العراقي

بغداد / وكالات

لم تكن فكرة وجود الشرطيات والحارسات الأمنيات مألوفة في المجتمع العراقي حتى وقت قريب، فهي كما يعتقد البعض مخالفة للعادات والتقاليد السائدة في البلاد حيث كان اغلب الأهالي لا يسمحون لبناتهم بالانضمام في صفوف الجيش أو الشرطة بسبب النظرة الى المرأة التي تمارس هذه المهنة، ولكن الذي حصل في المدة الأخيرة أن الناس بدأوا يشعرون بأهمية دخول المرأة في المجال الأمني ، حيث حصلت المرأة التي تعمل بهذا المجال على احترام وتقدير الأهالي وغالبية المواطنين ، ويقتصر عمل الشرطيات أو الحارسات على تفتيش النساء في الوقت الحالي فالرجل يقوم بتفتيش الرجال والمرأة تقوم بتفتيش النساء وبذلك أصبح عمل المرأة لا يقل أهمية عن عمل الرجل حتى في المجال الأمني. فضلا عن إن الأوضاع المعيشية الصعبة التي تعانيها الكثير من العائلات العراقية علاوة على سيادة البطالة وانعدام فرص العمل والتعيين جعلت الكثير من الفتيات العراقيات يقدمن على الانخراط في صفوف الشرطة أوحراسات fbs .

من جهة اخرى، أصبحت الحاجة إلى وجود نساء أمن ضرورة ماسة ولاسيما بعدما قامت بعض العناصر النسوية بعمليات انتحارية في عدد من المحافظات أدت إلى استشهاد العديد من المواطنين الأبرياء وبما إن التقاليد والأعراف والشريعة لا تجيز للرجل أن يفتش المرأة لذلك كان لابد من وجود امرأة تقوم بعمليات تفتيش النساء فضلا عن الأعمال الاستخباراتية الأخرى .

وكان وزير الداخلية جواد البولاني قد رعى حفلا أقامته وزارته، لتخريج ٤٩٠ شرطية يمثلن الدفعة الأولى من المجندات في جهاز الشرطة العراقي وتلقت الخريجات الجدد اللواتي تم اختيارهن من جميع المحافظات، على مدى أشهر تدريبات على استخدام الأسلحة والرماية وعمليات التفتيش ومبادئ حقوق الإنسان وغيرها وتم تنسيبهن بعد التخرج للعمل في كافة مفاصل وتشكيلات الوزارة ومنها مديريات المرور والجنسية والدفاع المدني والشؤون الرقابية والاستخبارات وغيرها من الوظائف الأخرى ، وجاءت هذه الدفعة لتعزز عمل القوات الأمنية في العراق، التي كانت تفتقر نوعا ما للعنصر النسوي في ظل تدهور الوضع الأمني .

تقول س،م – إحدى المنخرطات في سلك الشرطة لقد حاول والداي منعي من الانخراط في هذا العمل، ولكنني أصررت عليه لأنني أردت أن أساعدهم في توفير لقمة العيش فوالدي حالته الصحية متردية ولا يستطيع العمل وليس لدينا معيل غيره حيث عانينا ضنك العيش علاوة على إن التعيينات في الدوائر الحكومية الأخرى صعبة جدا وتحتاج إلى واسطة ودعم مادي لا استطيع توفيره لذلك لم يبق أمامي خيار سوى الانضمام لسلك الشرطة . وأضافت أنا فخورة جدا بهذا العمل العظيم الذي منحني شرف خدمة الوطن وأبناء الوطن ، مؤكدة إن عملهن هذا لا يختلف عن عمل الموظفات الأخريات في الدوائر الحكومية، إذ لا يقتصر على تفتيش النساء وإنما يشمل العمل الإداري أيضا . وبينت سهى قاسم – حارسة أمنية في fbs – انها واجهت بعض الانتقادات من قبل أقربائها وجيرانها في بداية تعيينها وكانوا يحثونها على ترك عملها الذي عدوه مخالفا للعادات والتقاليد السائدة في مجتمعنا ، لكن هذه النظرة السيئة بدأت بالتراجع شيئا فشيئا حتى اعتاد عليها الناس فأصبحت في الوقت الحالي تنال رضا واحترام الجميع . وعزت سبب التراجع والتغيير إلى شعور المواطنين بأهمية الدور الذي تلعبه المرأة في تحقيق الأمن والاستقرار . وقالت قاسم أنها عملت بهذا المجال مدة تجاوزت الخمس سنوات وهي ما تزال تحب وظيفتها .

هذا وقد أعلنت وزارة الداخلية مسبقا عن قبول ٥٥ طالبة في المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري التابع للوزارة نفسها ليصبحن بذلك أول دفعة من الضابطات العراقيات اللاتي سيتم تخريجهن برتبة ملازم بعد إكمال المدة التدريبية التي تبلغ ٩ أشهر . حيث تخضع الطالبات حاليا لدورات تدريبية ويتلقين محاضرات في مختلف التخصصات على يد مختصين في هذا المعهد لتشكيل نواة أول جهاز شرطة نسوي في العراق. وأشار بيان لوزارة الداخلية إلى أن الطالبات عند تخرجهن سيتمتعن بالحقوق والمميزات نفسها التي يحظى بها أقرانهن من الرجال ، وبذلك تكون المرأة العراقية قد أعادت لنا صورة الخنساء في عزها وشموخها بعد أن دخلت كل الميادين .